

فرعون أعلن تفعيل العمل في منتزه أعالي جبال عكار



فرعون ونواب المنطقة يقطعون قالب الحلوى

أطلق وزير السياحة ميشال فرعون وعداً بتفعيل العمل في «المنتزه الوطني الطبيعي لأعالي جبال عكار»، كبادرة أولى على طريق وضع عكار على خارطة السياحة اللبنانية عبر ورشة عمل كبيرة تشترك فيها كل الجهات والوزارات المعنية.

وخلال اللقاء الختامي لرحلة العكارية التي استمرت ليومين، الذي عقد في قاعة المونتيفيريدي في بلدة القبيات، لفت فرعون إلى «أن عكار محرومة من قبل الدولة إلا أنها ليست محرومة من الله الذي جباها بطاقات بشرية كبيرة ومواقع أثرية وتراثية وبمميزات طبيعية غاية في الجمال». وقال: «أعلن اليوم أننا وخلال اللقاء الذي تم مع نواب المنطقة وعدد من رؤساء البلديات، وفي إطار الجهد المبذول بالتعاون مع كل الجهات المعنية والمهتمة بالسياحة والبيئة، تم التوافق على البدء بتفعيل العمل بالمنتزه الطبيعي الوطني لأعالي جبال عكار، كخطوة أولى على طريق بناء خارطة سياحية متكاملة لمحافظة عكار».

وأضاف فرعون: «هذا المنتزه سيكون عنواناً كبيراً لعدة مشاريع إن من ناحية المحميات الطبيعية أو من جهة حماية كل المعالم التراثية والأثرية، واعتقد أن هذا المنتزه سيفتح ورشة عمل وأن وزارة السياحة سيكون لها جهد كبير في هذه الورشة، وهذا الأمر سيتابع مع مجلس الإنماء والإعمار مع المحافظة ومع الوزارات المعنية الموجودة في لجنة السياحة الريفية التي تضم ممثلين عن وزارات الداخلية والثقافة والبيئة والزراعة، وهذا المشروع سوف يوضع على الطاولة لتفعيله بالشكل الذي يليب طموحاتنا وطموحات نواب عكار وفاعلياتها كافة من الوجهة السياحية لهذه المنطقة».

نقيب أصحاب المطاعم والملاهي؛ الفصح كان «أوكسيجين» للسياحة

لقت رئيس نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والياتيسري طوني رامي إلى أن «عيد الفصح كان بمثابة جرعة أوكسيجين بسيطة لقطاع السياحة، خصوصاً قطاع المطاعم والمقاهي والملاهي حيث كانت نسبة التحسن متوسطة إلى جيدة مع قدرة شرائية متوسطة». وإذ أشار إلى أن «التحسن كان بسبب اللبنانيين الذين خرجوا مع عائلاتهم إلى المطاعم»، لفت رامي إلى «أن الحجوزات أصبحت تتم كل يوم بيوم، وليس كما كان يحصل في السابق حيث كانت الحجوزات في الأعياد تتم قبل أسبوع أو أسبوعين أو أكثر، إضافة إلى تراجع قدوم اللبنانيين العاملين في الخارج والخليجيين».

وتحدث عن نتائج الفصل الأول من العام الحالي «الذي شهد إيجابية وتحسناً بنسبة 20 في المئة عن الفصل الأول من العام الماضي، وذلك بسبب سياحة التزلج المزدهرة، كما أن نسبة التشغيل في فنادق الجبل القريبة من أماكن التزلج كانت بين 90 و100 في المئة». وأوضح أن «الاتفاق الأمني المطبق منذ قيام حكومة المصلحة الوطنية إلى إيجابيا على لبنان»، مؤكداً «أن النقابة تعمل مع وزارة السياحة على بعض البرامج التي تؤدي إلى تطور السياحة وتفعيلها، وتطرق إلى حملة سلامة الغذاء التي قام بها وزير الصحة وأثل أبو فاعور، معلناً أنها «كانت إيجابية».

والقي الرامي الضوء على معرض «أوريكا» الذي سيقام في 20 الحالي في البيلال التي سيشارك فيه أكثر من 350 عارضاً من أكبر المؤسسات السياحية وأهم «الشيفات» في العالم الذين سيأتون من أوروبا وأمريكا والدول العربية.

طبارة؛ لتطبيق قانون تسوية مخالفات البناء

استغرب رئيس التجمع العالمي للمحاسبين القانونيين أسامة طبارة «استيعاب قانون تسوية مخالفات البناء عن سلة الطروحات المقترحة لتسوية سلسلة الربح والرواتب»، وسأل في بيان: «لمصلحة من تخفيف هذا القانون أو ذاك عن سكة التنفيذ بعد طول غياب؟ وهل وراء الأكمة ما وراءها وأقله وكما يقال تجنب أحكامه فته من اللبنانيين أقدمت في السنوات الثلاث الأخيرة على البناء من دون ترخيص في المدن وضواحيها أو استغللت الظروف الأمنية التي تعيشها البلاد للبناء في أملاك الغير من خاصة وعمامة وفي الأرض المشاع العائدة للقرى والبلدات؟» وقال: «نلاحظ منذ بدء البحث عن سبل تمويل التسوية ومع كثرة الطروحات التي قدمت لهذه الغاية وشملت زيادة الضريبة على القيمة المضافة إلى 12 و15 في المئة وجود تخفيف على وتام المشروع عن تسوية مخالفات البناء الذي اعتادت الدولة عبر الحكومات المتعاقبة اللجوء إليه عند البحث عن تمويل أي مشروع. فلماذا هذا الصمت المطبق للمسؤولين المعنيين، وخصوصاً النواب عن استبعاد هذا المشروع عن أي طرح وبحث عامي؟ هل لأن الغالبية من هؤلاء المخالفين لقانون البناء تنتمي إلى مناطق محدّدة وفترة معينة دون غيرها؟»

ودعا طبارة مجلس النواب إلى «وضع قانون تسوية مخالفات البناء موضع التنفيذ نظراً للعائدات المالية الضخمة التي قد يوفرها التزامه وتطبيقه».

مواعيد

- تتابع اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة، درس مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم 9341 المتعلق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، خلال جلسة عند العاشرة من صباح اليوم برئاسة النائب سامر سعاده.
- تعقد لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة، عند العاشرة والنصف من صباح اليوم، برئاسة النائب محمد قباني، لدرس ومناقشة اقتراح القانون الرامي إلى مكافحة الفساد في عقود النفط والغاز، المقدم من النائب جوزف معلوف.
- تواصل اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة المتعلقة درس مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 8200 الرامي إلى تعديل قانون مكافحة تبيض الأموال رقم 318/2001، خلال جلسة عند الثانية عشرة والنصف من ظهر اليوم برئاسة النائب ابراهيم كنعان.
- تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل المكلفة بدراسة اقتراح القانون الرامي إلى تعديل بعض أحكام قانون التجارة، جلسة عند الثانية عشرة والنصف من ظهر غد برئاسة النائب سمير الحيسر.
- توزيع شهادات على متدربي «مشروع دعم المجتمعات المحلية في لبنان المتأثرة من تدفق اللاجئين السوريين»، الذي نفذته وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم في فندق قاردي- زحلة.

البناء

مزارعو الوزاني عرضوا مع فياض معاناتهم ومخاطر الهرمل بحثوا مع الساحلي أموراً استشفائية

عرض وفد من مزارعي منطقة سردا-الوزاني ضمّ نحو 40 مزارعاً مع عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب علي فياض معاناة مزارعي المنطقة، جراء التناقص الكبير في أعداد العمال السوريين، بعد صدور قرار تنظيم دخول السوريين إلى لبنان.

وطالب المزارعون خلال اللقاء، الدولة اللبنانية «باستثناء العمالة السورية من قضية اللاجئين السوريين، وبالتالي عدم شمل العمال بالإجراءات الباقية، كالتعهد الفردي عند كاتب العدل وسند الملكية، علماً بأن معظم العمال يضمن الأرض بإيجار سنوي، وخفض كلفة الـ300 ألف، التي تدفع في كل مرة يدخل السوري إلى لبنان، إضافة إلى أن كل سورين مسجل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يمنع عليه، وإضافة بند جزائي على السوري لضمان حقوق الكفيل». وتناشوا المعنيين أن «يتم منح

تراخيص جماعي للعمال عبر الأمن العام، تسهلاً لحركة مورهم، لأن الترخيص المطلوب حالياً، يتطلب عدة أيام قبل وصول العامل إلى لبنان». وبعد الاستماع إلى هذه المطالب، قال فياض: «بعد التحريش، تمّ استصلاح نحو ثمانية آلاف دونم، وهو إنجاز زراعي، واليوم يواجه هذا القطاع مشكلة تدني العمالة السورية بنسبة نحو 80 في المئة، مما يهدد المحصول».

ولفت إلى «أن الأمر يحتاج إلى معالجة، نتفهم الوضع جيداً بالنسبة إلى تنظيم تدفق اللاجئين السوريين، ولكن في الوقت عينه، يجب تنمية الزراعة وحمايتها، ويجب اتخاذ إجراءات خاصة تقوم على التوفيق بين الأمرين لحماية الزراعة، التي تستند إلى العمالة السورية، بناءً على دراسة يجب أن تقوم بها كل من وزارة العمل والداخلية والأمن العام».

وأكد أنه لا ينبغي المزج بين اللاجئين والعمال السوريين في القطاع الزراعي، مؤكداً «أن هذا الأمر يحتاج إلى تحرك عاجل»، واعدأ بأنه سيتابع القضية مع الأجهزة المعنية.

من جهة أخرى، زار وفد من رابطة مختابري الهرمل لعضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب نوار الساحلي في منزله، وعرض لمعاناة أبناء المنطقة من موضوع الاستشفاء على نفقة وزارة الصحة، وعدم قدرة المستشفيات المتعادلة مع الوزارة على استيعاب المرضى، وخصوصاً في ظل التواجد الكثيف للنازحين السوريين. وأهل الوفد المساعدة في إيجاد حل عاجل يخفف الأعباء الصحية عن أبناء الهرمل والجوار.

وأبدى الساحلي تفهمه للموضوع، مؤكداً أنه سيسعى بالتعاون مع وزير الصحة العامة وأهل أبو فاعور إلى إيجاد حل مناسب.

تكريم زعيترو والحاج حسن في بعلبك؛ لتحقيق الإنماء رغم الصعوبات

وأخاطب زعيترو بعلبك حسين عوضة في صالطة مطعم النورس في بعلبك، ووزير الصناعة حسين الحاج حسن والأشغال العامة غازي زعيترو، ونواب الكتلة بعلبك-الهرمل: «على القفاد، كامل الرفاعي، مروان فارس، نورا الساحلي والواليد سكرية، ورئيس بلدية نخلة علي زياد، رئيس بلدية مقلدة فادي القفاد، رئيس بلدية يونين محمد فخر الدين، رئيس بلدية مجدولون حنا الأعرج، رئيس بلدية حوش تل صفة ممثلاً بمحمد معاوية، رئيس اتحاد بلديات الهرمل مصطفى طه، رئيس اتحاد غربي بعلبك زاهي الزين، رئيس بلديات شمالي بعلبك خليل الزبال، مسؤول العمل البلدي في «حزب الله» حسين النمر، المسؤول التنظيمي لـ«حركة أمل» في إقليم البقاع مصطفى الفوعاني ومسؤول العمل البلدي هيثم يحيوي».

بدوره، قال زعيترو: «يمثل الوزير في وزارته كل لبنان، ويعمل من أجل كل لبنان، ولكن ينظر إلى المناطق المحتاجة والمحرومة مثل مناطق بعلبك والهرمل وعكار والضنية والجنوب أكثر من غيرها، إنشاجاً مع مقدمة الدستور اللبناني، التي تؤكد على تحقيق الإنماء المتوازن، فنحاول من خلال الوزارات تحقيق الحد الأدنى لما هو مطلوب لإنماء هذه المناطق، رغم الصعوبات والتحديات».

وأخاطب زعيترو بعلبك حسين عوضة في صالطة مطعم النورس في بعلبك، ووزير الصناعة حسين الحاج حسن والأشغال العامة غازي زعيترو، ونواب الكتلة بعلبك-الهرمل: «على القفاد، كامل الرفاعي، مروان فارس، نورا الساحلي والواليد سكرية، ورئيس بلدية نخلة علي زياد، رئيس بلدية مقلدة فادي القفاد، رئيس بلدية يونين محمد فخر الدين، رئيس بلدية مجدولون حنا الأعرج، رئيس بلدية حوش تل صفة ممثلاً بمحمد معاوية، رئيس اتحاد بلديات الهرمل مصطفى طه، رئيس اتحاد غربي بعلبك زاهي الزين، رئيس بلديات شمالي بعلبك خليل الزبال، مسؤول العمل البلدي في «حزب الله» حسين النمر، المسؤول التنظيمي لـ«حركة أمل» في إقليم البقاع مصطفى الفوعاني ومسؤول العمل البلدي هيثم يحيوي».

بدوره، قال زعيترو: «يمثل الوزير في وزارته كل لبنان، ويعمل من أجل كل لبنان، ولكن ينظر إلى المناطق المحتاجة والمحرومة مثل مناطق بعلبك والهرمل وعكار والضنية والجنوب أكثر من غيرها، إنشاجاً مع مقدمة الدستور اللبناني، التي تؤكد على تحقيق الإنماء المتوازن، فنحاول من خلال الوزارات تحقيق الحد الأدنى لما هو مطلوب لإنماء هذه المناطق، رغم الصعوبات والتحديات».

حكيم؛ لإعادة النظر في إجراءات الكشف عبر الخط الأحمر

انخفاض أسعار النفط عالمياً وأسعر صرف الدولار على العالماً، وهذه الزيادة في الأسعار لا يتحملها سوى المستهلك، ما يؤثر سلباً على الحركة الاقتصادية، ولما كان ورد في تقرير البنك الدولي حول سهولة القيام بالأعمال أن الفرد في لبنان يحتاج إلى 22 يوماً ليقيم بتصدير مستوعب

انخفاض أسعار النفط عالمياً وأسعر صرف الدولار على العالماً، وهذه الزيادة في الأسعار لا يتحملها سوى المستهلك، ما يؤثر سلباً على الحركة الاقتصادية، ولما كان ورد في تقرير البنك الدولي حول سهولة القيام بالأعمال أن الفرد في لبنان يحتاج إلى 22 يوماً ليقيم بتصدير مستوعب من لبنان، فيما دعي يحتاج إلى 7 أيام، أما بالنسبة إلى الاستيراد، فإن الفرد يحتاج إلى 30 يوماً ليستورد إلى لبنان في ما الأيام التي تحتاجها دبي هي 7 أيام فقط، وأيضاً بحسب تقرير البنك الدولي، وإن هذه الفترة لا تعتبر عاملاً مشجعاً للاستثمار، وإنما كانت تكاليف إضافية وتأخير إعادته كل مستورد وصناعي، ولما كان هناك العديد من الشركات والتجار المعروفين بحسن سمعتهم التجارية والتزامهم بكافة القوانين، ولما كانت ترد إلى وزارة الاقتصاد والصحة مديرية حماية المستهلك على إيبانوك وتويتير Consumer Protection Lebanon على الرقم 01 982298.

انخفاض أسعار النفط عالمياً وأسعر صرف الدولار على العالماً، وهذه الزيادة في الأسعار لا يتحملها سوى المستهلك، ما يؤثر سلباً على الحركة الاقتصادية، ولما كان ورد في تقرير البنك الدولي حول سهولة القيام بالأعمال أن الفرد في لبنان يحتاج إلى 22 يوماً ليقيم بتصدير مستوعب من لبنان، فيما دعي يحتاج إلى 7 أيام، أما بالنسبة إلى الاستيراد، فإن الفرد يحتاج إلى 30 يوماً ليستورد إلى لبنان في ما الأيام التي تحتاجها دبي هي 7 أيام فقط، وأيضاً بحسب تقرير البنك الدولي، وإن هذه الفترة لا تعتبر عاملاً مشجعاً للاستثمار، وإنما كانت تكاليف إضافية وتأخير إعادته كل مستورد وصناعي، ولما كان هناك العديد من الشركات والتجار المعروفين بحسن سمعتهم التجارية والتزامهم بكافة القوانين، ولما كانت ترد إلى وزارة الاقتصاد والصحة مديرية حماية المستهلك على إيبانوك وتويتير Consumer Protection Lebanon على الرقم 01 982298.

الجنة المولجة بالطنن في قانون الأيجارات تدعو إلى إقرار التعديلات كاملة

لفتت لجنة المحامين المولجة الطعن في قانون الأيجارات إلى «أن المجلس الدستوري أوضح أن ليس من اختصاصه أن ينظر في الملاءمة، وبالتالي بالتقديرات والإحصاءات والنسب والتخمينات، وكرس حق السكن وحذر من مخاطر التهجير في غياب خطة إسكانية».

ورأت اللجنة، في بيان، أن «على المجلس النيابي أن يأخذ بالتعديلات المقدمه، وخصوصاً لناحية توسيع مروحة المستفيدين من الصندوق كون ليس هناك أي إلزام للمالك بالدفع، وإلزام المالك الميسور والذي تحزرت أكثر من نصف النصف التي أجريها هنالك وكذلك الشركات العقارية والتجارية بأن تتحمل قسماً من هذه المسؤولية وبالدفع وتمويل الصندوق، وخصوصاً إذا قرر المستأجر ترك ماجوره فوراً ولن ينتظر 12 سنة، مع إمكانية تأجيله مباشرة بالسعر الراجح وربع إضافي بتقادي دفع بدلات إيجار في شكل تصاعدي، مع عدم اضطراطه إلى ملاحقة الصندوق التي تقع على عاتق المستأجر».

وتأشد رئيس اللجنة المحامي أدب زحور رئيس مجلس النواب «أن يشكل صمته دستورية وقانونية لهذا البيلدان يبادر إلى إعطاء توجيهاته إلى لجنة الإدارة والعدل بأقرار التعديلات كافة، قبل طرحها على الجلسة العامة والألاعمل بقانون الأيجارات الاستشفائي 160/92 لحين الانتهاء من التعديلات، وخصوصاً لناحية توسيع الإفادة من الصندوق طالما تعدد المالك والمستأجر على حد سواء، بحيث إذا لم يتم تعديل القانون لجهة الصندوق ليستفيد منه المستأجرين العمادي مع عائلته، تصبح باقي التعديلات شبه فانونية كتناقص التعويض أو رفعه وغيرها، كونه سيرتك المايجور مرغماً من طرف واحد لعدم قدرته على الدفع».

لفتت لجنة المحامين المولجة الطعن في قانون الأيجارات إلى «أن المجلس الدستوري أوضح أن ليس من اختصاصه أن ينظر في الملاءمة، وبالتالي بالتقديرات والإحصاءات والنسب والتخمينات، وكرس حق السكن وحذر من مخاطر التهجير في غياب خطة إسكانية».

ورأت اللجنة، في بيان، أن «على المجلس النيابي أن يأخذ بالتعديلات المقدمه، وخصوصاً لناحية توسيع مروحة المستفيدين من الصندوق كون ليس هناك أي إلزام للمالك بالدفع، وإلزام المالك الميسور والذي تحزرت أكثر من نصف النصف التي أجريها هنالك وكذلك الشركات العقارية والتجارية بأن تتحمل قسماً من هذه المسؤولية وبالدفع وتمويل الصندوق، وخصوصاً إذا قرر المستأجر ترك ماجوره فوراً ولن ينتظر 12 سنة، مع إمكانية تأجيله مباشرة بالسعر الراجح وربع إضافي بتقادي دفع بدلات إيجار في شكل تصاعدي، مع عدم اضطراطه إلى ملاحقة الصندوق التي تقع على عاتق المستأجر».

وتأشد رئيس اللجنة المحامي أدب زحور رئيس مجلس النواب «أن يشكل صمته دستورية وقانونية لهذا البيلدان يبادر إلى إعطاء توجيهاته إلى لجنة الإدارة والعدل بأقرار التعديلات كافة، قبل طرحها على الجلسة العامة والألاعمل بقانون الأيجارات الاستشفائي 160/92 لحين الانتهاء من التعديلات، وخصوصاً لناحية توسيع الإفادة من الصندوق طالما تعدد المالك والمستأجر على حد سواء، بحيث إذا لم يتم تعديل القانون لجهة الصندوق ليستفيد منه المستأجرين العمادي مع عائلته، تصبح باقي التعديلات شبه فانونية كتناقص التعويض أو رفعه وغيرها، كونه سيرتك المايجور مرغماً من طرف واحد لعدم قدرته على الدفع».

المالكون؛ لعدم استغلال المساجد

ورفض تجمع مالكي الأبنية المؤجرة، من جهته في بيان، «استغلال أوقات الصلاة في المساجد في محاولة لإيجاد حثيثة سياسية غير موجودة في بعض المناطق وللتحريض ضد المالكين والدعوة إلى التمدد على القانون الجديد النافذ لإيجارات»، داعياً «دار الفتوى إلى التدخل لمنع تكرار هذا الأمر من فئات حزبية معروفة بغاياتها السياسية».

وأضاف البيان: «نذكر لجنة المحامين في جمعيات المستأجرين بأنها معنية بإيداع رأيها والتعليق باسم المستأجرين على القانون الجديد لإيجارات من الناحية القانونية»، مؤكداً «أن هذه اللجنة غير تابعة لنقابة المحامين وأن آراءها متحازة تماماً لمصلحة المستأجرين وهي لا تمت بموافقها إلى التوازن بصله، كما أنّ موافقتها لا تنوّح على المصلحة العامة، إنما المصلحة الخاصة الضيقة لرئيسها ومن تمثّل».

وختم: «نذكر المستأجرين بأنّ القانون الجديد لإيجارات يمدّد إقامتهم في المايجور بين 9 و12 سنة، وهناك صندوق لدفع فارق الزيادة بين البدلات القديمة والجديدة لمن لا يتخطى مدخلهم 5 أضعاف الحد الأدنى للاجور، إضافة إلى تعويضات الإخلاء في حالات الهدم والضرورة العائلية. وهذا واضح في القانون الجديد نحو مؤكّد ومفضل. كما نذكرهم بأن أحكاماً قضائية عديدة بالإخلاء لعلتي الهدم والضرورة العائلية قد صدرت وفق أحكام هذا القانون».

مبالة؛ المشاركة في إعداد القرارات تضمن تطبيقها بالشكل الأمثل



أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب مبالة على «مبدأ التشاكية في اتخاذ القرارات الاقتصادية على اعتبار أنّ قيام الفعاليات الاقتصادية بالمشاركة في إعداد القرارات يضمن تطبيقها بالشكل الأمثل».

وأوضح مبالة، خلال اجتماع عقد في المصرف أنه «بعد مرور فترة لا بأس بها على بدء العمل بقرار تعهد إعادة قطع التصدير كان لا بد من إدخال العديد من التعديلات على القرار ومناقشة هذه التعديلات قبل إقرارها من قبل المصرف المركزي».

وجرى خلال الاجتماع عرض التعديلات المقترحة على قرار تعهد إعادة قطع التصدير، ولا سيما منح المصدريين علاوة تصدير مجزية لقاء عوائد التصدير، وذلك بهدف دعم عملية التصدير وتشجيع الصناعة الوطنية.

وناقش المجتمعون موضوع السماح للصناعيين في مجال الصناعات المعدنية والهندسية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية باستخدام حصيلة القطع الأجنبي الناتجة عن عملية التصدير في تمويل مبنوداتهم من المواد الأولية والمعدات إلى منشآتهم حصراً.

وطرح المجتمعون مقترحات حول التعديلات المتأثرة، إضافة إلى مناقشة العديد من التفاصيل الفنية المرتبطة بالقرار مبدين ارتياحهم للتعديلات المقترحة من قبل

أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب مبالة على «مبدأ التشاكية في اتخاذ القرارات الاقتصادية على اعتبار أنّ قيام الفعاليات الاقتصادية بالمشاركة في إعداد القرارات يضمن تطبيقها بالشكل الأمثل».

وأوضح مبالة، خلال اجتماع عقد في المصرف أنه «بعد مرور فترة لا بأس بها على بدء العمل بقرار تعهد إعادة قطع التصدير كان لا بد من إدخال العديد من التعديلات على القرار ومناقشة هذه التعديلات قبل إقرارها من قبل المصرف المركزي».

وجرى خلال الاجتماع عرض التعديلات المقترحة على قرار تعهد إعادة قطع التصدير، ولا سيما منح المصدريين علاوة تصدير مجزية لقاء عوائد التصدير، وذلك بهدف دعم عملية التصدير وتشجيع الصناعة الوطنية.

وناقش المجتمعون موضوع السماح للصناعيين في مجال الصناعات المعدنية والهندسية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية باستخدام حصيلة القطع الأجنبي الناتجة عن عملية التصدير في تمويل مبنوداتهم من المواد الأولية والمعدات إلى منشآتهم حصراً.

وطرح المجتمعون مقترحات حول التعديلات المتأثرة، إضافة إلى مناقشة العديد من التفاصيل الفنية المرتبطة بالقرار مبدين ارتياحهم للتعديلات المقترحة من قبل

أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب مبالة على «مبدأ التشاكية في اتخاذ القرارات الاقتصادية على اعتبار أنّ قيام الفعاليات الاقتصادية بالمشاركة في إعداد القرارات يضمن تطبيقها بالشكل الأمثل».

وأوضح مبالة، خلال اجتماع عقد في المصرف أنه «بعد مرور فترة لا بأس بها على بدء العمل بقرار تعهد إعادة قطع التصدير كان لا بد من إدخال العديد من التعديلات على القرار ومناقشة هذه التعديلات قبل إقرارها من قبل المصرف المركزي».

وجرى خلال الاجتماع عرض التعديلات المقترحة على قرار تعهد إعادة قطع التصدير، ولا سيما منح المصدريين علاوة تصدير مجزية لقاء عوائد التصدير، وذلك بهدف دعم عملية التصدير وتشجيع الصناعة الوطنية.

وناقش المجتمعون موضوع السماح للصناعيين في مجال الصناعات المعدنية والهندسية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية باستخدام حصيلة القطع الأجنبي الناتجة عن عملية التصدير في تمويل مبنوداتهم من المواد الأولية والمعدات إلى منشآتهم حصراً.

وطرح المجتمعون مقترحات حول التعديلات المتأثرة، إضافة إلى مناقشة العديد من التفاصيل الفنية المرتبطة بالقرار مبدين ارتياحهم للتعديلات المقترحة من قبل

نوفاك؛ أوكرانيا ستحصل على إمدادات الغاز بصرف النظر عن ديونها

أوضح نائب وزير المالية الروسي سيرغي ستورشاك أنه «لم يتم إجراء مباحثات في شأن إعادة هيكلية ديون أوكرانيا لروسيا»، موضحاً أنّ بلاده «تتوقع أن تقوم كيفيف بالسدادات» في نهاية هذا العام».

ونقلت وكالة الأنباء الروسية «نصاس» عن ستورشاك قوله للصحفيين إن موقف روسيا في شأن هذه القضية لم يتغير وحاليا لا توجد مفاوضات في شأن إعادة هيكلية الديون»، لافتاً إلى «أن الجانب الأوكراني، بدوره، لم يرسل أي طلب رسمي في شأن إطلاق المباحثات»، وكان وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك أكد «أن أوكرانيا ستحصل على إمدادات الغاز الروسي، بغض النظر عن الديون المتراكمة على كيفيف».

وفيما يتعلق بمسألة تسديد الديون المستحقة لروسيا على أوكرانيا،

أوضح نائب وزير المالية الروسي سيرغي ستورشاك أنه «لم يتم إجراء مباحثات في شأن إعادة هيكلية ديون أوكرانيا لروسيا»، موضحاً أنّ بلاده «تتوقع أن تقوم كيفيف بالسدادات» في نهاية هذا العام».

ونقلت وكالة الأنباء الروسية «نصاس» عن ستورشاك قوله للصحفيين إن موقف روسيا في شأن هذه القضية لم يتغير وحاليا لا توجد مفاوضات في شأن إعادة هيكلية الديون»، لافتاً إلى «أن الجانب الأوكراني، بدوره، لم يرسل أي طلب رسمي في شأن إطلاق المباحثات»، وكان وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك أكد «أن أوكرانيا ستحصل على إمدادات الغاز الروسي، بغض النظر عن الديون المتراكمة على كيفيف».

وفيما يتعلق بمسألة تسديد الديون المستحقة لروسيا على أوكرانيا،

أوضح نائب وزير المالية الروسي سيرغي ستورشاك أنه «لم يتم إجراء مباحثات في شأن إعادة هيكلية ديون أوكرانيا لروسيا»، موضحاً أنّ بلاده «تتوقع أن تقوم كيفيف بالسدادات» في نهاية هذا العام».

ونقلت وكالة الأنباء الروسية «نصاس» عن ستورشاك قوله للصحفيين إن موقف روسيا في شأن هذه القضية لم يتغير وحاليا لا توجد مفاوضات في شأن إعادة هيكلية الديون»، لافتاً إلى «أن الجانب الأوكراني، بدوره، لم يرسل أي طلب رسمي في شأن إطلاق المباحثات»، وكان وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك أكد «أن أوكرانيا ستحصل على إمدادات الغاز الروسي، بغض النظر عن الديون المتراكمة على كيفيف».

وفيما يتعلق بمسألة تسديد الديون المستحقة لروسيا على أوكرانيا،

«أوبك»: سوق النفط يتجه نحو التوازن

أكد أمين منظمة «أوبك» عبد الله البديري تفأوله بمستقبل سوق النفط واتجاهه نحو التوازن بين العرض والطلب، على المدى القصير، بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين.

ولفت إلى «أن مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز والفحم) ستبقى تمثل نحو 80 في المئة من منظومة الطاقة العالمية».

وأضاف: «هناك عناصر عديدة تؤثر في وضع سوق الطاقة في المرحلة الراهنة ومنها التغييرات المناخية وسياسات الطاقة في العديد من الدول إلى جانب التحديرات الأخرى الخاصة بالصراعات السياسية»، مؤكداً «أن الطلب على النفط سيستمر قوياً في المستقبل وأن الأسعار ستصبح نفسها بنفسها وفق المتغيرات في سوق الطاقة العالمي».

وقال: «هناك مشاورات مستمرة داخل أوبك لاستعراض وتقييم المتغيرات في مجال العرض والطلب والمخزونات وكثير من العوامل المؤثرة في السوق، حيث إن قرار إبقاء الإنتاج اليومي للمنظمة عند مستوى 30 مليون برميل يوميا جاء بعد مشاورات ودراسات مستفيضة لم تركز على مصالح المنظمة فقط بل الاقتصاد العالمي».

وأوضح البديري «أن وزراء أوبك يسعون دائما إلى إرسال رسائل إلى السوق تؤكد على تفاههم ووحدة موقفهم تجاه التعامل مع المتغيرات في السوق الدولي».

من جهة أخرى، دعمت الدول الأفريقية المنتجة للنفط في ختام اجتماع في أبديجان إلى خفض الإنتاج للضغط لمواجهة البيوط الهاد الذي شهدته الأسعار.

وأكد وزراء النفط في 18 دولة أعضاء في «رابطة منتجي النفط الأفارقة» في بيان صدر في ختام اجتماع استمر يومين في عاصمة ساحل العاج أنهم يدعمون تشكيل منصة لخفض الإنتاج النفطي وتحقيق الاستقرار في السوق النفطي».

وأعربت الرابطة عن قلقها العميق إزاء انهيار أسعار النفط الخام، وحضت الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذه المبادرة التي أطلقتها أنجولا والجزائر اللتان تحتلان على التوالي ثاني وثالث مركز في قائمة منتجي النفط في القارة السوداء خلف نيجيريا.

أكد أمين منظمة «أوبك» عبد الله البديري تفأوله بمستقبل سوق النفط واتجاهه نحو التوازن بين العرض والطلب، على المدى القصير، بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين.

ولفت إلى «أن مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز والفحم) ستبقى تمثل نحو 80 في المئة من منظومة الطاقة العالمية».

وأضاف: «هناك عناصر عديدة تؤثر في وضع سوق الطاقة في المرحلة الراهنة ومنها التغييرات المناخية وسياسات الطاقة في العديد من الدول إلى جانب التحديرات الأخرى الخاصة بالصراعات السياسية»، مؤكداً «أن الطلب على النفط سيستمر قوياً في المستقبل وأن الأسعار ستصبح نفسها بنفسها وفق المتغيرات في سوق الطاقة العالمي».

وقال: «هناك مشاورات مستمرة داخل أوبك لاستعراض وتقييم المتغيرات في مجال العرض والطلب والمخزونات وكثير من العوامل المؤثرة في السوق، حيث إن قرار إبقاء الإنتاج اليومي للمنظمة عند مستوى 30 مليون برميل يوميا جاء بعد مشاورات ودراسات مستفيضة لم تركز على مصالح المنظمة فقط بل الاقتصاد العالمي».

وأوضح البديري «أن وزراء أوبك يسعون دائما إلى إرسال رسائل إلى السوق تؤكد على تفاههم ووحدة موقفهم تجاه التعامل مع المتغيرات في السوق الدولي».

من جهة أخرى، دعمت الدول الأفريقية المنتجة للنفط في ختام اجتماع في أبديجان إلى خفض الإنتاج للضغط لمواجهة البيوط الهاد الذي شهدته الأسعار.

وأكد وزراء النفط في 18 دولة أعضاء في «رابطة منتجي النفط الأفارقة» في بيان صدر في ختام اجتماع استمر يومين في عاصمة ساحل العاج أنهم يدعمون تشكيل منصة لخفض الإنتاج النفطي وتحقيق الاستقرار في السوق النفطي».

وأعربت الرابطة عن قلقها العميق إزاء انهيار أسعار النفط الخام، وحضت الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذه المبادرة التي أطلقتها أنجولا والجزائر اللتان تحتلان على التوالي ثاني وثالث مركز في قائمة منتجي النفط في القارة السوداء خلف نيجيريا.

أكد أمين منظمة «أوبك» عبد الله البديري تفأوله بمستقبل سوق النفط واتجاهه نحو التوازن بين العرض والطلب، على المدى القصير، بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين.

ولفت إلى «أن مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز والفحم) ستبقى تمثل نحو 80 في المئة من منظومة الطاقة العالمية».

وأضاف: «هناك عناصر عديدة تؤثر في وضع سوق الطاقة في المرحلة الراهنة ومنها التغييرات المناخية وسياسات الطاقة في العديد من الدول إلى جانب التحديرات الأخرى الخاصة بالصراعات السياسية»، مؤكداً «أن الطلب على النفط سيستمر قوياً في المستقبل وأن الأسعار ستصبح نفسها بنفسها وفق المتغيرات في سوق الطاقة العالمي».

وقال: «هناك مشاورات مستمرة داخل أوبك لاستعراض وتقييم المتغيرات في مجال العرض والطلب والمخزونات وكثير من العوامل المؤثرة في السوق، حيث إن قرار إبقاء الإنتاج اليومي للمنظمة عند مستوى 30 مليون برميل يوميا جاء بعد مشاورات ودراسات مستفيضة لم تركز على مصالح المنظمة فقط بل الاقتصاد العالمي».

وأوضح البديري «أن وزراء أوبك يسعون دائما إلى إرسال رسائل إلى السوق تؤكد على تفاههم ووحدة موقفهم تجاه التعامل مع المتغيرات في السوق الدولي».

من جهة أخرى، دعمت الدول الأفريقية المنتجة للنفط في ختام اجتماع في أبديجان إلى خفض الإنتاج للضغط لمواجهة البيوط الهاد الذي شهدته الأسعار.

وأكد وزراء النفط في 18 دولة أعضاء في «رابطة منتجي النفط الأفارقة» في بيان صدر في ختام اجتماع استمر يومين في عاصمة ساحل العاج أنهم يدعمون تشكيل منصة لخفض الإنتاج النفطي وتحقيق الاستقرار في السوق النفطي».

وأعربت الرابطة عن قلقها العميق إزاء انهيار أسعار النفط الخام، وحضت الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذه المبادرة التي أطلقتها أنجولا والجزائر اللتان تحتلان على التوالي ثاني وثالث مركز في قائمة منتجي النفط في القارة السوداء خلف نيجيريا.

493 مليون دولار خسارة الشاحنات الأردنية بسبب الاضطرابات

أعلن رئيس نقابة الشاحنات الأردنية محمد خير الداود أنّ حركة النقل البري للضائع والركاب بين الأردن وسورية لا تزال متوقفة في شكل كامل، لليوم الرابع على التوالي، بسبب قرار الحكومة الأردنية إغلاق معبر جابر علف سيطرة المعارضة السورية على معبر نصيب السوري باتجاه بلادها.

ولفت إلى «أن قطاع الشحن هو من أكثر القطاعات تآثراً بإغلاق الحدود، وإن كل يوم يمر يزيد خسائر المستثمرين فيه»، مشيراً إلى «أن 4500 شاحنة أردنية شبه متوقفة عن العمل حالياً بسبب اضطرابات المنطقة، خاصة ما يجري في العراق وسورية».

وأضاف: «إن خسائر قطاع نقل الشاحنات الأردنية ارتفعت في المجمل بسبب اضطرابات المنطقة إلى 493 مليون دولار تقريباً، منها 282 مليون دولار بسبب الأزمة السورية و211 مليون دولار بسبب الأوضاع في العراق، وذلك حسب أحدث تقديرات للخسائر رصدتها

أعلن رئيس نقابة الشاحنات الأردنية محمد خير الداود أنّ حركة النقل البري للضائع والركاب بين الأردن وسورية لا تزال متوقفة في شكل كامل، لليوم الرابع على التوالي، بسبب قرار الحكومة الأردنية إغلاق معبر جابر علف سيطرة المعارضة السورية على معبر نصيب السوري باتجاه بلادها.

ولفت إلى «أن قطاع الشحن هو من أكثر القطاعات تآثراً بإغلاق الحدود، وإن كل يوم يمر يزيد خسائر المستثمرين فيه»، مشيراً إلى «أن 4500 شاحنة أردنية شبه متوقفة عن العمل حالياً بسبب اضطرابات المنطقة، خاصة ما يجري في العراق وسورية».

وأضاف: «إن خسائر قطاع نقل الشاحنات الأردنية ارتفعت في المجمل بسبب اضطرابات المنطقة إلى 493 مليون دولار تقريباً، منها 282 مليون دولار بسبب الأزمة السورية و211 مليون دولار بسبب الأوضاع في العراق، وذلك حسب أحدث تقديرات للخسائر رصدتها

أعلن رئيس نقابة الشاحنات الأردنية محمد خير الداود أنّ حركة النقل البري للضائع والركاب بين الأردن وسورية لا تزال متوقفة في شكل كامل، لليوم الرابع على التوالي، بسبب قرار الحكومة الأردنية إغلاق معبر جابر علف سيطرة المعارضة السورية على معبر نصيب السوري باتجاه بلادها.

ولفت إلى «أن قطاع الشحن هو من أكثر القطاعات تآثراً بإغلاق الحدود، وإن كل يوم يمر يزيد خسائر المستثمرين فيه»، مشيراً إلى «أن 4500 شاحنة أردنية شبه متوقفة عن العمل حالياً بسبب اضطرابات المنطقة، خاصة ما يجري في العراق وسورية».

وأضاف: «إن خسائر قطاع نقل الشاحنات الأردنية ارتفعت في المجمل بسبب اضطرابات المنطقة إلى 493 مليون دولار تقريباً، منها 282 مليون دولار بسبب الأزمة السورية و211 مليون دولار بسبب الأوضاع في العراق، وذلك حسب أحدث تقديرات للخسائر رصدتها

الصين تبدأ تطبيق نظام ادخار الطاقة بحلول 2020

أعلن مجلس الوزراء الصيني أنّ الصين سوف تبدأ بتطبيق نظاماً لادخار الطاقة للطاقيس بحلول عام 2020، لتحدّد استهلاكها من جانب جميع الصناعات الرئيسية كتكثيف الاستهلاك. وحسب تعميم أصدرته المجلس في نشره له يوم الأحد، فإن جهود تعزيز العمل في هذا المجال ينبغي أن ترفع نسبة اتفاق معايير كفاءة الطاقة المنبثقة عن الصين مع المعايير العالمية إلى 80 في المئة في هذا الإطار الزمني».

وختم: «نذكر المستأجرين بأنّ القانون الجديد لإيجارات يمدّد إقامتهم في المايجور بين 9 و12 سنة، وهناك صندوق لدفع فارق الزيادة بين البدلات القديمة والجديدة لمن لا يتخطى مدخلهم 5 أضعاف الحد الأدنى للاجور، إضافة إلى تعويضات الإخلاء في حالات الهدم والضرورة العائلية. وهذا واضح في القانون الجديد نحو مؤكّد ومفضل. كما نذكرهم بأن أحكاماً قضائية عديدة بالإخلاء لعلتي الهدم والضرورة العائلية قد صدرت وفق أحكام هذا القانون».

أعلن مجلس الوزراء الصيني أنّ الصين سوف تبدأ بتطبيق نظاماً لادخار الطاقة للطاقيس بحلول عام 2020، لتحدّد استهلاكها من جانب جميع الصناعات الرئيسية كتكثيف الاستهلاك. وحسب تعميم أصدرته المجلس في نشره له يوم الأحد، فإن جهود تعزيز العمل في هذا المجال ينبغي أن ترفع نسبة اتفاق معايير كفاءة الطاقة المنبثقة عن الصين مع المعايير العالمية إلى 80 في المئة في هذا الإطار الزمني».

وختم: «نذكر المستأجرين بأنّ القانون الجديد لإيجارات يمدّد إقامتهم في المايجور بين 9 و12 سنة، وهناك صندوق لدفع فارق الزيادة بين البدلات القديمة والجديدة لمن لا يتخطى مدخلهم 5 أضعاف الحد الأدنى للاجور، إضافة إلى تعويضات الإخلاء في حالات الهدم والضرورة العائلية. وهذا واضح في القانون الجديد نحو مؤكّد ومفضل. كما نذكرهم بأن أحكاماً قضائية عديدة بالإخلاء لعلتي الهدم والضرورة العائلية قد صدرت وفق أحكام هذا القانون».

أعلن مجلس الوزراء الصيني أنّ الصين سوف تبدأ بتطبيق نظاماً لادخار الطاقة للطاقيس بحلول عام 2020، لتحدّد استهلاكها من جانب جميع الصناعات الرئيسية كتكثيف الاستهلاك. وحسب تعميم أصدرته المجلس في نشره له يوم الأحد، فإن جهود تعزيز العمل في هذا المجال ينبغي أن ترفع نسبة اتفاق معايير كفاءة الطاقة المنبثقة عن الصين مع المعايير العالمية إلى 80 في المئة في هذا الإطار الزمني».

وختم: «نذكر المستأجرين بأنّ القانون الجديد لإيجارات يمدّد إقامتهم في المايجور بين 9 و12 سنة، وهناك صندوق لدفع فارق الزيادة بين البدلات القديمة والجديدة لمن لا يتخطى مدخلهم 5 أضعاف الحد الأدنى للاجور، إضافة إلى تعويضات الإخلاء في حالات الهدم والضرورة العائلية. وهذا واضح في القانون الجديد نحو مؤكّد ومفضل. كما نذكرهم بأن أحكاماً قضائية عديدة بالإخلاء لعلتي الهدم والضرورة العائلية قد صدرت وفق أحكام هذا القانون».